

التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية

الحقيقة والمظهر

(دراسة أصولية فقهية)

الدكتور لشهب أبو بكر

جامعة وهران

مبحث "التعارض والترجيح بين الأدلة" يقدمه البعض عن الاجتهاد والتقليد وبعد مباحث الأدلة، لأنه مرتبط بالأدلة، وهناك من يؤخره بعد الاجتهاد لأن الذي يدرك التعارض بين الأدلة ويرجح أحدها عن الآخر إنما هو المجتهد¹. ونحن نقدمه على جميع الأدلة لأن دراسة الأدلة مفتقرة إليه ؟ وحتى يعلم الدارس ابتداء مفهوم التعارض والعمل عند ظهوره .

إذ لا يخفى على دارس الأصول أن الأدلة الشرعية متفاوتة في مراتب القوة وهو الأمر الذي يؤدي إلى وقوع التعارض بينها في نظر الدارسين، والمجتهدون يختلفون ويتفاوتون في مقدار الفهم واستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، والتعارض الواقع بين أدلة الشرع تعارض ظاهري، وصوري، لأن مرده إلى اختلاف في وجهة نظر فقط، لا في حقيقة الأدلة الشرعية، إذ لا تعارض في الشريعة الإسلامية، وأساس الخلاف بين الفقهاء سببه أن الاجتهاد غير ميسور للجميع ، وخاصة أولئك الذين لم يعاصروا فترة الوحي²، فكان الخلاف والتعارض حتمية، والتفاوت في مراتب القوة للأدلة احتاج المجتهدون إلى إظهار بعضها بالترجيح، وإلا تعطلت الأدلة والأحكام، فكان لابد من معالجة الموضوع في بداية مباحث الأدلة، بالاستعانة بالمناهج التي وضعها المجتهدون للتعارض والترجيح.

1- وهبة الزحيلي أصول الفقه الإسلامي — دار الفكر — الجزء الثاني ص 1171

2- الحفناوي نظرات في أصول الفقه — دار الحديث — ص 14

التعارض والترحيح د. لشهب أبو بكر

التعارض حقيقته وأنواعه

أ- لغة: ثبوت أمر أو انتفاءه , ويسمى أيضا بالمعارضة، والتناقض عند الأصوليين هو كون الدليلين: يقتضي أحدهما ثبوت أمر والآخر انتقاؤه¹.

التعارض والمعارضة في اللغة: بمعنى المقابلة على سبيل الممانعة، يقال عرض له كذا، إذا منعه عما قصده، ومن هنا سمي السحاب عارضا في قوله تعالى: "هذا عارض ممطرنا" لأنه يمنع ضوء الشمس من الوصول إلى الأرض².

ب- وفي اصطلاح الأصوليين: يعرفه البعض من المتأخرين بـ: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة³. فلم يتعد عن التعريف اللغوي بل هو هو. ويعرفه آخرون بـ: أن يقتضي كل من دليلين عدم ما يقتضيه الآخر⁴. من غير تفصيل في كيفية وقوع التعارض ولا في شروطه. وتعريفات القدماء له لا تخرج عن تنافي الدليلين، أو التضاد بينهما، فيمتنع اجتماعهما كأن يقتضي أحد الدليلين الإيجاب والآخر التحريم ونحوه⁵. فهو إذن: تقابل الأمرين على وجه يمنع كل واحد منهما الآخر⁶. وعند الأسنوي , والعبادي: التعادل والتقابل بأن يدل كل منهما على منافي الآخر⁷.

وتقي الدين السبكي إختصر التعريف في: تقابل الدليلين على سبيل التمانع⁸, تقابل

1 - التهانوي - موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية - بيروت لبنان الجزء الرابع ص (990-991).

2 - مصطفى شلي - أصول الفقه الإسلامي - الطبعة الرابعة (1403-1983 م) الجزء الأول ص 534

3 - الإمام الشوكاني - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - دار المعرفة - لبنان - ص 272

4 - الشيخ محمد الخضري - أصول الفقه - دار المعارف - تونس أبريل 1989 ص 443 .

5 - وهبه الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي - الجزء الثاني - دار الفكر دمشق سوريا ص 1173.

6 - والمراد بالأمرين الدليلان الظنيان. شرح الأسنوي على المنهاج , ونهاية السؤل ج 1 ص 207

7 - الآيات البينات ج 4 ص 198

8 - أي يمنع كل منهما مقتضى الآخر. الإجماع في شرح المنهاج ج 2 ص 53

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

الدليلين كما يرى الجلال المحلى وابن الحاجب , وقريب منه تعريف ابن الهمام حيث قال: اقتضاء كل من الدليلين عدم مقتضى الآخر , أما عبد العزيز البخاري وحافظ الدين النسفي فيعرفانه بأنه: تقابل الحجتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه¹.

وسوى الغزالي بين التعارض والتناقض , وذكر صاحب التوضيح أن التعارض: إذا ورد دليلان يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر في محل واحد في زمان واحد , فإن تساويا, أو يكون أحدهما أقوى بوصف هو تابع فبينهما المعارضة². وعرفه سعد الدين التفتازاني بقوله: تعارض الدليلين, كونهما بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمر والآخر انتفاءه في محل واحد في زمان واحد بشرط تساويهما في القوة , أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع أ.هـ .

وبعد هذه الجولة في تعريف التعارض قديما وحديثا فإنه يمكن تعريفه بما يلي: تقابل دليلين متساويين , في زمان واحد ومحل واحد , لا مزية لأحدهما على الآخر, على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر. تقابل دليلين متساويين على سبيل التمانع ...³. فكل دليلين تحقق بينهما التساوي في القوة , مع الاتحاد في المحل, صح تسميتهما متعارضين:

أولاً: تساوي الدليلين في القوة وعدمها لتتحقق المقابلة بينهما, إذ الضعيف لا يقابل القوي لترجيح القوي عليه, فالحديث المشهور لا يقابل المتواتر, وخير الأحاد لا يقابل المشهور وإنما يمكن أن يقع التعارض بين آيتين, أو حديثين متواترين أو آية وحديث متواتر, أو حديثين غير متواترين⁴.

1 - كشف الأسرار على البزدوي ج 3 ص 797

2- عبيد الله بن مسعود المعروف بصدر الشريعة , التوضيح شرح التنقيح ج 2 ص 102

3 - مصطفى شلي -أصول الفقه الإسلامي - بتصرف -الجزء الأول ص(534-535).

4 - عبد الوهاب خلاف -علم أصول الفقه- الطبعة الأولى (1990) الجزائر ص 230.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
ثانياً: اتحاد المحل، لأهما لو كانا في محلين مختلفين لا يقع التعارض وكذلك لو كان في محل واحد في زمنين مختلفين¹.

ثالثاً: تساوى الدليلين في قوة الدلالة بحيث تكون دلالتهما من نوع واحد كدلالة العبارة، أو الإشارة، أو المنطوق أو المفهوم، فإن تفاوتتا في القوة فلا تعارض، كما لو تعارض دليان أحدهما بالمنطوق والثاني بالمفهوم أو أحدهما بالعبارة والثاني بالإشارة، والتعارض بهذا المعنى وبهذه الشروط غير واقع بين الأدلة الشرعية لأنه جمع بين متناقضين وهو محال على الشارع الحكيم، لأنه أماره عجز وتعالى الله على ذلك علواً كبيراً، وإنما المراد التعارض الظاهري في نظر المجتهد، المستنبط للأحكام من أدلتها قبل معرفة الناسخ والمنسوخ من الدليلين، أو قبل أن يظهر له رجحان أحدهما على الآخر أو إمكان الجمع بينهما².

— محل التعارض: التعارض الواقع بين أدلة الشرع تعارض ظاهري، صوري، فلا مانع من وقوعه في نظر المجتهدين بين أنواع الأدلة، فقد يقع بين القطعيين والظنيين، والقطعي والظني إذا كان الدليلان من نوع واحد كآيتين أو حديثين أو قياسيين.

وإذا كان الدليلان ليسا من نوع واحد كتعارض النص والإجماع أو القياس، أو الإجماع والقياس، فلا معنى للتعارض حينئذ وإنما يقدم الأقوى على الأضعف³، على حسب ترتيب الأدلة، فالتواتر من الكتاب أو السنة مقدم على غيره، من أخبار الآحاد، والإجماع الذي

1 - ومثال اختلاف الزمن مع اتحاد المحل قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة" سورة النور رقم 4، وقوله فيها: "والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين" فإن الآية الأولى توجب القذف على من قذف زوجته لأنها تدخل في عموم المحصنات، والثانية تنفي عنه الحد وتجعل مكانه اللعان، فالآيتان لا تعارض بينهما وإنما اختلفا في الزمن فكانت أية اللعان ناسخة لأية القذف —علم أصول الفقه الإسلامي— مصطفى شلي ص 537.

2 - مصطفى شلي - أصول الفقه - ص 353-356.

3 - وهبه الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي - المجلد الثاني ص 1175.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
 قدمه الأصوليون على النص هو الإجماع القطعي القولي المنقول بالتواتر، أما غير القطعي من
 الإجماعات، كالكسوتي أو المنقول بالآحاد فلا يقدم على النص، وتقدم الإجماع على النص
 إنما هو في الحقيقة تقدم النص المستند عليه الإجماع على النص الآخر المخالف للإجماع¹.
 وذهب جماعة من علماء الأصول إلى أن التعارض لا يجري بين القطعيين، وإلا لزم
 اجتماع المتناقضين وثبوتهما، وهما نقيضان بالنسبة لشخص المكلف لأن القطعيين محققان
 يقينيان ولا يعقل ترجيح بين علم وعلم* ويرى الشيخ وهبه الزحيلي خلاف ذلك حيث
 فقال: "وفي رأيي أن اقتصار محل التعارض على الأدلة الظنية تحكم، لأن التعارض يحدث في
 الظاهر يطرأ على الأدلة الظنية كما يطرأ على الأدلة القطعية"². وهو ما ذهب إليه الشيخ
 محمد الحصري عندما قال "وليس التعارض خاصا بالأدلة الظنية بل قد يكون بين الأدلة
 القطعية لما بينا أنه صوري فقط وحينئذ يكون أحدهما محمولاً على غير ما حمل عليه الآخر،
 أو يكون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً لأن الترجيح لا يعقل بين علم وعلم"³ وأيد هذا
 الرأي الدكتور مصطفى شلي .

1 - الشنقيطي - مذكره أصول الفقه الإسلامي ص 315 - الشهاب - الجزائر -
 * ويؤيد الزركشي هذا الرأي في البحر: "... لا يمكن التعارض بين دليلين قطعيين اتفاقاً سواء كان نقلين
 أو عقليين وقال الرازي في المحصول لا يجوز في الأدلة اليقينية: إرشاد الفحول للشوكاني ص (274) وابن
 قدامة في قوله: "اعلم أن التعارض لا يكون بين قطعيين ولا يبين قطعي وطني وإنما يكون بين ظنيين"
 المذكرة للشنقيطي ص 312، ويؤيدهم في ذلك أيضاً العطار في حاشية على جمع الجوامع "إنه يتمتع تعادل
 القطعيين أي تقابلهما بأن يدل كل واحد منهما على منافي ما يدل عليه الآخر إذ لو جاز ذلك لثبت
 مدلولهما فيجتمع المتنافيان فلا وجود لقطعيين متنافيين كالدال على حدوث العالم والدال على قدمه" (من
 كتاب حاشية العطار على جمع الجوامع المجلد الأول ص 400).

2 - وهبه الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي - المجلد الثاني ص 1175.

3 - محمد الحصري - أصول الفقه الإسلامي - المجلد الثاني ص 443.

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر
ثم يذكر وهبه الزحيلي أنه لا يتصور التعارض بين الفعلين إذا لم يقم دليل على تكراره
بالنسبة إلينا كأن يصوم الشارع يوم السبت مثلاً ثم يفطر يوم سبت آخر، فلا يحكم بتعارض
هذين الفعلين، لأنه لا عموم للأفعال¹.

وأشار الشوكاني إلى أن أفعاله صلى الله عليه وسلم تنقسم إلى سبعة أقسام وأن التعارض
بين أفعاله لا يجوز وإنما يكون البعض منها ناسخاً للبعض أو مخصصاً له لجواز أن يكون
الفعل في ذلك الوقت واجباً، ومثل ذلك الفعل بخلافه في وقت آخر، لأن الفعل لا عموم له
كما أشار وهبه الزحيلي، بمعنى لا يشمل جميع الأوقات المستقبلية ولا يدل على التكرار، إذا
لم يوجد دليل يدل على تكراره بالنسبة إلينا...

حكم التعارض ووقوعه: التعارض بالمعنى الحقيقي وبالشروط التي سبقت الإشارة إليها
غير حائز بين أدلة الشرع، ومنعه البعض مطلقاً وجوزه آخرون، والمقصود بالذي جوزوه
هو التعارض الواقع بين فعلين متنافيين والحكم واحد، مثل وجوب التوجه إلى جهتين، قد
غلب ظنه أنهما جهتا القبلة، والمجوزون اختلفوا في حكمه عند وقوعه، فقال القاضي أبي
بكر، وأبي علي وأبي هاشم من المعتزلة أن حكمه التخيير، وعند بعض الفقهاء حكمه أنهما
يتساقطان ويجب الرجوع إلى مقتضى العقل². والمراد أن يستدل بما دونهما في الرتبة.

ونقل الشوكاني عن ابن العربي من المالكية ثلاثة أقوال: الأول: التخيير، والثاني: تقلص
المتأخر، والثالث: حصول التعارض وطلب الترجيح³.

وأجازه الإمام "الرازي" في الجملة، بينما هو واقع بين أدلة الشرع، وكونه جائز في
الجملة، فلأنه يجوز أن نخبرنا رجلان بالنفي والإثبات وتستوي عدالتهما وصدق لهجتتهما،

1 - وهبه الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي - المجلد الثاني ص 1175.

2 - فخر الدين الرازي - المحصول في علم أصول الفقه - المجلد الثاني الطبعة الأولى (1408-1988)
بيروت ص 434.

3 - الإمام الشوكاني - إرشاد الفحول ص 38.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

بحيث لا يكون لأحدهما مزية على الآخر ، أما كونه غير واقع في أدلة الشرع فاستدل بـ:
لو تعادلت (أي تعارضت) ، أمارتان على كون هذا الفعل محضورا ومباحا، فإما أن يعمل
بهما معا أو يتركهما معا، أو يعمل بأحدهما دون الثانية .

(1) . أن يعمل بهما معا فهو محال، لأنه يقتضي كون الشيء الواحد في الوقت الواحد
من الشخص الواحد محضورا ومباحا وهو محال.

(2) وإما أن يتركهما معا فهذا محال لأن ما لا يمكن العمل بهما البتة يكون وضعهما عبثا،
والعبث غير جائز على الله تبارك وتعالى.

(3) وإما أن يعمل بإحدهما دون الآخر، فإما أن يعمل بأحدهما على التعيين أو لا على
التعيين (أي على التخيير)، أما التعيين فهو باطل، لأنه ترجيح من غير مرجح، فيكون ذلك
قولا في الدين بمجرد التشهي وهو غير جائز.

أما على التخيير فهو أيضا باطل لأننا إذا خیرناه بين الفعل والترك فقد أبجنا له الفعل.
فنكون قد رجحنا أمانة الإباحة على أمانة الحظر فيكون ترجيحا من غير مرجح، وقد تقدم
إبطاله، والنتيجة من ذلك أن تعادل الأمارتين في حكمين متنافيين والفعل واحد يفضي إلى
هذه الأقسام الباطلة فوجب أن يكون التعارض بهذا المعنى باطل¹. ونقل الشوكاني عن ابن
الجوزي قوله: وذهب الكثير من الأئمة إلى أنه إذا صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا
مؤرخان مختلفان فيجب التمسك بأخبرهما واعتقاد أنه ناسخ للأول². وعبر الآمدي عن الأدلة
التي يقع بينهما التعارض بقوله: فإما أن يكون بين منقولين (كآيتين أو حديثين، أو آية

* شرح للأسنوي للبيضاوي ص 167 .

1 - فخر الدين الرازي - المحصول في علم أصول الفقه - المجلد الثاني ص (434 - 435).

2 - الإمام الشوكاني - إرشاد الفحول - ص (38-39).

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر
و حديث) أو قياس وحديث¹. ونكتفي بالذي قيل في محل التعارض لننتقل إلى حقيقة
التعارض.

- حقيقة التعارض: لا خلاف بين العلماء في أن التعارض لا يقع بين أدلة الشرع , وإنما
هو تعارض ظاهري , صوري, منهم من لا يفرق بين التعارض والتناقض أو التعادل, ومنهم
من فرق , فمنهم من يطلق اسم التعارض, ومنهم من سماه بالتناقض ومنهم من خصه
بالتعادل, ومنهم من سماه بغير ذلك , والمصطلح المتفق عليه هو التعارض:
1- فالتناقض يوحي ببطلان نفس الدليل .

2- بينما التعارض يمنع ثبوت الحكم من غير تعرض للدليل, لكن كل واحد منهما في
النصوص مستلزم للآخر², وهو المقصود من هذا المصطلح لأن محل التعارض واقع على دلالة
الحكم من حيث الإيجاب أو التحريم أو الندب, وليس محله الأدلة التي قد تبطل إن سمي
بالتناقض, وإنما يجب أن يكون كل من الدليلين مستلزم للآخر الذي يعرف من طرق دفع
التعارض كتخصيص الدليل العام, أو تقييد الدليل المطلق أو نسخ بعضها للبعض الآخر.
وعبر عنه الإمام فخر الدين الرازي في "المحصل" بالتعادل ثم قال "والمقصود بالتعادل هنا
الواقع في حكمين متناقضين والفعل واحد وهو كتعارض الأمارتين على كون الفعل قبيحا
ومباحا وواجبا"³ فلا فرق عنده في استعمال اللفظين, فمرة يعبر عنه بالتعادل ومرة بالتعارض
كما هو ظاهر في قوله.

العمل عند تعارض الدليلين : ذهب أكثر الشافعية والحنفية إلى أنه: "إذا تعارض دليلان
عند المجتهد, ولم يترجح أحدهما وجب عليه التوقف, ولم يكن له الحكم بأحدهما ولا التخيير

1 - الآمدي - الأحكام في أصول الأحكام - الطبعة الأولى (1985/1405) - لبنان - المجلد 4 ص 463.

2 - وهبه الزحيلي - الفقه الإسلامي وأدلته - المجلد الثاني ص 1173.

3 - فخر الدين الرازي - المحصول في علم الأصول الفقه - المجلد الثاني الطبعة الأولى (1988/1408)

بيروت ص 434.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

فيهما¹. ويشير إلى ذلك ابن قدامة بقوله: "إذا تعارض المباح والمحرم فخيرناه بين كونه محرماً يأثم بفعله، وبين كونه مباحاً لا إثم على فاعله كان جمعا بينهما، وذلك محال، ولأن في التخيير بين الموجب والمباح رفعاً للإيجاب فيصير بالدليل المباح عينا وهو تحكم قد سلموا ببطلانه"². استدلل ابن قدامة بظاهر قول الخرقى: "أن التخيير بين النقيضين ليس له في الشرع محال وهو في نفسه محال"³. ثم قال: لا نسلم أن الأمر بالتخيير إباحة.

ومثل لهذا النوع بأن المسافر فإنه مخير بين أن يصلي أربعاً فرضاً وبين أن يترك ركعتين، فالركعتان الواجبتان يجب أدائهما إذا أخذ بأمانة الحظر أي حرمة تركهما ويجوز تركهما إذا اشترط الترخيص في الفعل بمعنى أخذ بأمانة الإباحة وهذا ما يسمى بالواجب الموسع. فهذا لا يكون إذناً وإنما إباحة في حال وحظر في حال أخرى وقد رد علماء الأصول هذا المعنى من التخيير: "بأن أمانة الإباحة قامت على شيء وأمانة الحظر قامت على شيء آخر" أمانة الحرمة قائمة على الفعل حال الأخذ بأمانة الحرمة، وأمانة الإباحة قائمة على الإباحة حال عدم الأخذ بأمانة الحرمة، فالأمارتان إنما قامتتا على شيئين متنافيين: غير

1- وقال بعضهم (من الشافعية والحنفية) أن يكون المجتهد مخيراً في الأخذ بأيهما شاء إذ لا سبيل لديه إلا أن يجمع بينهما أو يسقطهما أو يتحكم بتعريف أحدهما أو يتخير، ولا يتوقف في ذلك لأن فيه تعطيلاً وربما لم يقبل الحكم التأخير". من كتاب ابن قدامة المقدسي روضة الناظر وجنة المناظر - الطبعة الأولى - دار الجزائر (1147-1223).

2 - المرجع أعلاه.

3 - ابن قدامة المقدسي روضة الناظر وجنة المناظر ص 375، إلا أنه يمكن أن يقع التعارض لأمارتين ويكون مقتضاه التخيير إذا كان بين فعلين متنافيين والحكم واحد، وخصه ابن قدامة للعامة إذا أفتاه مجتهدين في خصال الكفارة والتوجه إلى أي جدران الكعبة شاء لمن يدخلها، والتخيير في زكاة مائتين من الإبل بين الجفاف وبنات اللبون في قول النبي صلى الله عليه وسلم "في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه" الحديث أخرجه البخاري - المجلد الأول - الجزء الثاني ص 124 (الحديث مطول).

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
متلازمين، وهذا مغاير لمسألتنا وهو أن تقوم الأمارتان على الإباحة والحظر في شيء واحد لا في شيئين¹. "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى".

نفاة التعارض أصلاً: وقد نفى التعارض قوم منهم ابن حزم، بين الأدلة نفياً تاماً وعقد فصلاً في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" سماه (فيما إدعاء قوم من تعارض النصوص) وأن كل الأدلة سواء لا يفوق بعضها البعض بقوله: "إذا تعارض الحديثان، أو الآيتان، أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية أولى بالطاعة من آية أخرى مثلهما، وكل من عند الله عز وجل، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق².

ونفي التعارض بين أدلة الشرع عند الإمام "فخر الدين الرازي" والإمام "ابن حزم" والكثير من العلماء لا يعني مطلق النفي، وإنما نفي التعارض الحقيقي بدليل أن التعارض بين الأدلة واقع في الكثير من المسائل، واختلافهم فيها دليل على وقوعه عندهم، ولكل دليله، إلا أنه تعارض ظاهري لا حقيقي ناتج عن الاختلاف في ملكة استنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية الشرعية بين الفقهاء، فأبو حنيفة يختلف مع الإمام الشافعي في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى"³، فرجه الاستدلال بالآية عند أبي حنيفة أن الله تعالى ذكر أن الحر يقتل بالحر ولم يفصل بين المؤمن وغيره، أما الإمام الشافعي فقال أن ظاهر الكتاب، فرض القصاص بين المؤمنين المكلفين الذين ربطت بينهم أخوة الإيمان، إذا قتل بعضهم بعضاً، واستدل بقوله تعالى: "فمن

1 - فخر الدين الرازي - محصول في علم أصول الفقه - المجلد الثاني ص 437.

2 - ابن حزم الظاهري - الأحكام في أصول الأحكام - الطبعة الثانية (1987/1407) بيروت - المجلد الأول - الجزء الثاني ص (158-159).

3 - سورة البقرة الآية 178.

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر
 عفي له من أخيه شيء" ¹ والأخوة لا تكون إلا بين المؤمنين لأن الله تعالى قال: "إنما المؤمنون
 إخوة" ² و"هو تعارض ظاهري فقط بحسب ما يبدو لعقولنا، وليس بتعارض حقيقي، لأن
 الشارع الواحد الحكيم لا يمكن أن يصدر عنه دليل يقتضي حكماً في واقعة ويصدر عنه دليل
 آخر يقتضي في الواقعة نفسها حكماً خلافاً في الوقت الواحد" ³.

- ويقرر الشيخ أبو زهرة رحمه الله: "إنما التعارض يأتي فيها من ناحية الظاهر فقط، ومن
 ناحية خفاء التوفيق، ومن ناحية توسم ما ليس بدليل دليل... فالتعارض في عقل المجتهد، لا
 في النص، ولا في مدلوله" ⁴. " في نظر المجتهد المستنبط للأحكام من أدلتها قبل معرفة الناسخ
 والمنسوخ من الدليلين، أو قبل أن يظهر له رجحان أحدهما على الآخر أو إمكان الجمع
 بينهما" ⁵.

وفرق القاضي من الحنبلة بين مسائل الأصول فيمتنع التعارض بينها، وبين مسائل
 الفروع فيجوز ⁶. "والتعارض الذي يلاحظ إنما هو فقط فيما يظهر للمجتهد بحسب إدراكه
 وقوة فهمه، إذ لا تعارض في الشريعة" ⁷ ومادام كذلك فإن دفعه واجب ، بالطرق التي رسمها
 علماء الأصول.

1 - سورة البقرة الآية 178.

2 - سورة الحجرات - الآية 10.

3 - عبد الوهاب خلاف - علم أصول الفقه - ص 230.

4 - محمد أبو زهرة - أصول الفقه - دار الفكر العربي ص 244.

5 - مصطفى شلي - علم أصول الفقه الإسلامي - ص 535.

6 - الإمام الشوكاني - إرشاد الفحول - ص 275.

7 - وهبه الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي - المجلد الثاني - ص 1174.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
طرق دفع التعارض: لا يقع التعارض إلا عند تساوي الدليلين كالقطعيين أو الظنيين ،
لأنه إذا كان أحدهما قطعي والآخر ظني، فالواجب العمل بالقطعي وترك الظني، ويتميز
طريقان: الحنفية والشافعية.

أولاً: طريق الحنفية¹: "إذا ظهر للمستدل تعارض نصين وعلم تاريخهما حكم بأن
اللاحق ناسخ للسابق متى كان متساويين في القوة بحيث ينسخ أحدهما الآخر... فإن لم يعلم
التاريخ رجحنا أحد النصين... فإن لم يمكن الترجيح جمع بينهما إن أمكن لأن إعمال
الدليلين اللذين لا مرجح لهما أولى من إهمالهما"²

ثانياً: طريق الشافعية (الجمهور) : "إذ تعارض النصان ظاهراً وجب البحث والاجتهاد
في الجمع والتوفيق، فإن لم يكن وجب البحث والاجتهاد في ترجيح أحدهما بطريق من طرق
الترجيح"³. فإن علم تاريخ ورودهما كان اللاحق منهما ناسخاً للسابق "والنسخ لا يصح أن

* وقد فرق في ذلك العطار في حاشيته على جمع الجوامع بين الظنيين والقطعيين بقوله: "وإن الترجيح إنما
يكون بين الظنيين إما منقولان كنصيين أو معقولان كقياسين، أو معقول ومنقول كنص وقياس، أما ما
استثناه من عدم التعارض القطعيين، وبين أن التعارض بينهما ليس بمحدور لزواله بالنسخ" ابن السبكي -
حاشية العطار على جمع الجوامع طبع بيروت - لبنان - الجزء الأول ص 404.

** اختصره الشيخ محمد الحضري بقوله: "إذا ظهر للمستدل تعارض نصين وعلم تاريخهما حكم بأن
اللاحق ناسخ للسابق متى كان متساويين في القوة بحيث ينسخ أحدهما الآخر... فإن لم يعلم التاريخ
رجحنا أحد النصين... فإن لم يمكن الترجيح جمع بينهما إن أمكن لأن إعمال الدليلين اللذين لا مرجح
لهما أولى من إهمالهما" - أصول الفقه - ص 444. وهو ما أشار إليه الغزالي في المستصفى بقوله: "يعود في
باديء الأمر إلى الجهل بالتاريخ أو الخطأ في فهم المراد، وحكمه التخيير أو التساقط عند بعض الفقهاء"
أبي حامد الغزالي - المستصفى - الطبعة الأولى - مصر - 1322 - ص 189.

ويؤيدهم في ذلك الحنابلة: وهبه الزحيلي - الوسيط في أصول الفقه - الجزء الثاني ص 157.

1- محمد الحضري بك أصول الفقه ص 444

2 - عبد الوهاب خلاف - علم أصول الفقه - ص 229.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

يتجه إليه المجتهد إلا إذا تعذر التوفيق"¹. " إذا تعارض دليلان فإما أن يجمع بينهما أو يُرجح أحدهما على الآخر، أو ينسخ أحدهما بالآخر، فإن عجز الجمع والتوفيق والترجيح تساقط الدليلان ووجب التوفيق أو تقليد مجتهد آخر عثر على الترجيح، وقال أبو بكر بن الطيب "يتخير في العمل بأيهما شاء" وقال الأبهري "يتعين الحظر"، وقال أبو فرج "تتعين الإباحة بناء على أصله" أن الأشياء على الإباحة"².

ولخص البيضاوي المسألة بقوله: "حاصل المسألة أنه إذا تعارض دليلان فإنما يرجح أحدهما على الآخر إذا لم يمكن العمل بكل واحد منهما ممكن ولو من وجه دون وجه فلا يصار إلى الترجيح لأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما بالكلية لكون الأصل في الدليل هو إعمال الدليل لا إهماله."³ وهو مذهب جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية ويتم الاجتهاد والبحث وفق المراحل الآتية:

1 الجمع والتوفيق. 2 الترجيح بين الدليلين. 3 النسخ لأحد الدليلين 4 تساقط الدليلين.

1- الجمع والتوفيق بين المتعارضين بوجه مقبول: يرى الشافعية أنه إذا تمكن المجتهد من العمل بالدليلين ولو من بعض الوجوه يكون العمل بهما متعينا، يقدمون ذلك على الترجيح وحجتهم أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما بالكلية بترجيح الآخر عليه، لأن الأصل في الدليل إعماله لا إهماله، على عكس طريقة الحنفية الذين يقدمون الترجيح على الجمع ويرون أن تقدم الراجح على المرجوح هو المعقول. ويتم الجمع بين الدليلين في حالات ثلاث هي:

1 - الإمام أبو زهرة - أصول الفقه ص 236.

2 - ابن جزى - تقريب الوصول إلى علم الأصول - تحقيق وتعليق محمد علي فركوس الطبعة الأولى (1410-1990) الجزائر ص 126.

3 - البيضاوي نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول - بيروت - لبنان ص (188-189).

(191-190-189).

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر
أ - أن يكون حكم كل من الدليلين المتعارضين قابلا للتبعيض، فيكون العمل بهما من بعض الوجوه ممكن*.

ب - أن يكون حكم كل واحد من الدليلين متعددا، أي يحتمل أحكاما كثيرة وحينئذ يمكن العمل بالدليلين فيثبت بكل واحد منهما بعض الأحكام، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"¹. فإنه معارض لتقريره صلى الله عليه وسلم لمن صلى في غير المسجد مع كونه جارا له، فهذان الدليلان يشتملان على أحكام عديدة، فإن الحديث يحتمل:

1- نفي الصحة للصلاة، 2- أو نفي الكمال 3- أو نفي الفضيلة. وكذلك تقريره يحتمل نفيهما أيضا، فيحمل الخبر على نفي الكمال، ويحمل التقرير على الصحة.

ج - أن يكون كل واحد من الدليلين عاما، أي متعلقا بأفراد كثيرة، فيمكن العمل حينئذ بكلا الدليلين بتوزيعهما على الأفراد، فيتعلق حكم أحدهما ببعض ويتعلق حكم الآخر ببعض الآخر².

* وسبقت الإشارة إليه في حقيقة التعارض وسماه ابن حزم بالاستثناء، وقال أنه من الواجب أن يستثنى الأقل معاني من الأكثر معاني، وذلك مثل أمره سبحانه وتعالى بقطع يد السارق والسارقة جملة مع قوله عليه الصلاة والسلام: "لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا" فإنه يستثنى السارق لأقل من ربع دينار، ومثل ذلك أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: "دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام" مع قوله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم" سورة البقرة الآية 194 كما أمر عليه السلام بقتل المرتد، أو من قتل نفسا، أو شرب خمر بعد أن حد فيها ثلاثا كما أنه أباح قتل من سعى في الأرض فسادا، فكان كل هذا مستثنى من جملة تحريم الدماء والحديث "لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا" أخرجه البخاري

1 - نقل د. وهبة الزحيلي حكم ابن الجوزي بوضعه وقول ابن حجر ابن حجر: حديث مشهور له إسناد ثابت. الفقه الإسلامي وأدلته - الجزء الثاني ص 1183.

2 - وهبة الزحيلي المرجع السابق .

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر

2 - الترجيح بين الدليلين: ويتم بأخذ المرجحات، ومن بينهما ترجيح المحكم على المفسر، وترجيح العبارة على الإشارة، وترجيح النص المحرم على المبيح، وترجيح أحد خبري الآحاد بضبط الراوي أو عدالته أو فقهه، أما الحنفية فقد اتفقوا مع جمهور الأصوليين على جعل الترجيح في المرتبة الثانية.

3 - النسخ لأحد الدليلين: ويقصد به هنا أن يبحث المجتهد عن تاريخ النصين فإذا علم تقدم أحدهما وتأخر الآخر، فالحكم أن ينسخ المتأخر المتقدم إذا تساوى في القوة أي كآيتين أو آية وسنة متواترة أو مشهورة أو خبرين من أخبار الآحاد¹ أما الحنفية فيجعلون النسخ أولى طرق دفع التعارض².

4 - تساقط الدليلين: إذا تعذرت الوجوه السابقة، يترك العمل بهما معا ويعمل بغيرهما من الأدلة، ويقول الشافعية أن هذه الصور فرضية لا وجود لها. ويتفق الحنفية معهم في جعله آخر المراتب.

ويشرح محمد الخطيب الشربيني قول ابن قدامة في مغني المحتاج في تعارض البيتين من شخصين أي إذا ادعى كل منهما عينا وأقام كل منهما بينة على قوله مسقطنا لأنه أشبه بالدليلين إذا تعارضا ولا مرجح إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر³.

1 - والنسخ بين النصوص الشرعية أنواع منها نسخ القرآن بالقرآن ونسخ القرآن بالسنة ونسخ السنة بالقرآن..

2 - وهبه الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي - المجلد الثاني ص 1176.

3 - ابن قدامة مغني المحتاج إلى المعرفة معاني ألفاظ المنهاج ص 1374 الطبعة 1955 بيروت المجلد الرابع ص 480 أما الإمام ابن حزم يخالف من قال يتساقط الدليلين لأنه ينفي التعارض بين الأدلة نفيا تاما كما تقدم شرحه، ويستدل على ذلك أنه عند تركهم كلا الخبرين فإن الحق في أحدهما بلا شك فإذا تركوها جميعا، فقد تركوا الحق يقينا في أحدهما، ولا يحل لأحد أن يترك الحق أصلا، والمقصود من قوله هذا ترك الحديثين، لأن الآيتين لا يحل تركهما اتفاقا.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

فإذا تعارض حديثان عدل عنهما إلى الاستدلال بقول الصحابي عند من يحتج به، أو إلى القياس عند من يحتج به، فإن لم يكن هناك دليل أدنى دون المتعارضين، وجب العمل بالأصل العام في ذلك الشيء، كأنه لم يرد فيه دليل أصلاً على الحكم¹، بالبراءة الأصلية وهي ضرب من الاستصحاب*، البقاء على عدم الحكم حتى يدل الدليل عليه، لأن الأصل براءة الذمة من لزوم الأحكام، وهي حجة خلافاً للمعتزلة وأبي الفرج والأهري المالكيين². ومثال العمل بالأدنى: ورد في السنة من حديثين متعارضين في صلاة الكسوف أحدهما عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم "صلى صلاة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدين"³. والثاني عن عائشة رضي الله عنها وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلاها ركعتين بأربع ركعات وأربع سجعات"⁴، لتعارض الحديثين عدلوا عنهما وعملوا بالقياس، وهو قياس صلاة الكسوف على بقية الصلوات. فهو تعارض واقع بين أدلة الشرع أسبابه لا تخرج عن نطاق المجتهد وطبيعة التشريع، تعارض صوري

شروط التعارض:

*الشرط الأول: التساوي في القوة ثبوتاً ودلالة، فلا تعارض بين قطعي وظني، ولا بين منطوق ومفهوم، ولا بين دلالة العبارة ودلالة الإشارة، ولا بين متواتر وآحاد بل يقدم المتواتر اتفاقاً، لكن قد يتعارض الكتاب وخبر الآحاد دلالة لا غير.

1 - وهبه الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي - الجزء الثاني ص 1179.

* الاستصحاب: هو بقاء الأمر والحال والاستقبال على ما كان عليه في الماضي قولهم: "الأصل بقاء ما كان حتى يدل دليل على خلافه".

2 - ابن الجوزي - تقريب الوصول إلى علم الأصول - تحقيق: محمد علي فركوس ص 146.

3 - الحديث أخرجه أبو داود والنسائي عن عبد الله بن عمر وابن العاص وبه أخذ الحنفية. الفتح في الكسوف. والنووي شرح صحيح مسلم حديث رقم 910 إلى 915.

4 - أخرجه البخاري - المجلد الأول - الجزء الثاني - ص 25 بلفظ "أربع ركعات في أربع سجعات". ومسلم في الكسوف، وأبو داود رقم 1194، والنسائي ج 3 ص 136 و 137 و 140.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

*الشرط الثاني: التضاد في الحكم، ولا بد من اتحاد:

1. الوقت: لجواز اجتماع الضدين في محل واحد في وقتين كالحياة والموت، وحرمة الخمر بعد حلها، ووجوب صيام رمضان وحرمة صوم يوم العيد، فلا يسمى هذا تعارضاً.
2. المحل: فلا تنافي ولا تضاد بين شيئين في محلين مختلفين حساً أو حكماً.
3. النسبة: وقد أوجب البعض هذا القيد، لأنه ليس بتعارض كحل المنكوحة بالنسبة للزوج وحرمتها بالنسبة إلى غيره، ولا تعارض في اجتماع الأبوة والبنوة في شخص واحد في زمن واحد.

* الشرط الثالث: ألا يكون أحد الدليلين أولى من الآخر بحسب ذاته أو بصفة من صفاته.

* الشرط الرابع: جواز النسخ إذا علم التاريخ، فلا تعارض بين قياسين، ولا بين أقوال الصحابة، وكما أن الرأيين من واحد لا يصلح أن ينسخ أحدهما الآخر فذلك من اثنين.

أنواع التعارض وطرق دفعه: إذا تعارض نصان، فإما أن يكون عامين، أو خاصين، أو أحدهما عاماً والآخر خاصاً، أو كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه. فهذه أربعة أنواع، وكل نوع ثلاثة أقسام، إما أن يكونا معلومين أو مظنونين أو أحدهما معلوماً والآخر مظنوناً، فحصل اثنا عشر، وعلى التقديرات كلها، فإما أن يعلم تقدم أحدهما أو يجهل، فتصير القسمة من ست وثلاثين¹.

طرق دفع التعارض: إذا اتفقت الأدلة على حكم أو انفرد بها أحد من غير معارض وجب إثباته، أما إذا تعارضت فقد اتفق العلماء على أن المسلك عند ذلك هو النسخ أو الجمع أو الترجيح لكن اختلفوا في ترتيبها وفي التساقط والتخير وانقسموا إلى فريقين:

- 1) ذهب الجمهور إلى تقدم الجمع والتوفيق عن غيره، فإن علم التاريخ عمل بالأحدث منهما، وإن جهل ترجح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح، فإن لم يترجح وجب

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
على قول القائلين أن المصيب واحد - التوقف أو الأخذ بالاحتياط أو تقليد مجتهد آخر، أما
المصوبة فاختلفوا، فقال بعضهم يتوقف وقال القاضي أبو بكر يتخير¹.

(2) ذهب الأحناف إلى النظر في التاريخ أولاً، فإن علم كان النسخ وأن لم يعلم كان
الترجيح، فإن تعذر فالجمع والتوفيق والإسقاط بهما وعدل إلى الاستدلال بما دونهما مرتبة،
فإن لم يوجد فالعمل بالأصل²، البراءة الأصلية.

قدم الجمهور الجمع والتوفيق عن غيره لأن العمل بالدليلين - ولو من وجه دون وجه -
أولى من إهمال أحدهما، إذ الإهمال إلغاء، والإلغاء إبطال، ولا يجوز إبطال الدليل إن أمكن
إعماله، لأن الأصل إعماله لا إهماله، ولا يلجأ إلى الترجيح إلا ضرورة.

وقدم الأحناف الترجيح على الجمع لأن ترك الراجح خلاف المعقول والإجماع،
والمرجوح ليس بدليل عند مقابلة الراجح³، وقالوا بالتساقط دون التخيير لأن العمل بأحدهما
على التعيين ترجيح من غير مرجح، ولا وجه للتخيير لأن أحدهما منسوخ أو باطل⁴.

والخلاصة أن التعارض الحقيقي بين أدلة الشارع محال عقلاً ونقلاً، وما وقع منه فهو
ظاهري صوري واجب الدفع؟ والجانب التطبيقي لمسألة التعارض يتجلى عند اجتماع الأمر
والنهي في محل واحد.

1 - المستصفى للغزالي جزء 2 ص 378.

2 - مسلم الثبوت لمحّب الدين عبد الشكور، وفواتح الرحموت للأنصاري ص 9 والغزالي المستصفى جزء
2 ص 189.

3 - الغزالي المستصفى جزء 2 ص 195.

4 - الغزالي المستصفى.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

تعارض الأمر والنهي في المحل الواحد تعارض يجب دفع:

إيجاب الشيء وتحريمه: الحرام ضد الواجب، الواجب مأمور به على الجزم مثاب على فعله معاقب على تركه، والحرام منهي عنه على الجزم مثاب على تركه معاقب على فعله، فهما متباينان. لهذا اتفق العقلاء على استحالة الجمع بين الحظر والوجوب في الفعل الواحد من جهة واحدة، إلا على رأي من يجوز التكليف بالمحال، والخلاف في هل يجوز انقسام النوع الواحد من الأفعال إلى واجب ومحرم فيكون الفعل الواحد بالشخص واجبا محرما من جهتين.

الشيء الواحد إما واحد بالنوع وإما واحد بالشخص: فإن كان واحد بالنوع: كالسجود مثلا فإنه يجوز أن ينقسم إلى واجب وحرام ويكون انقسامه بالأوصاف والإضافات كالسجود لله تعالى، والسجود للصنم -أو غيره- إذ أحدهما واجب والآخر حرام ولا تناقض هنا. يقول الله تعالى: 'لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن'¹ فالمأمور به هنا غير المنهي عنه، لأن السجود للصنم غير السجود لله تعالى، لأن اختلاف الإضافات والصفات يوجب المغايرة والمغايرة تارة تكون باختلاف النوع وتارة باختلاف الوصف وتارة باختلاف الإضافة².

و هو اختيار جمهور العلماء خلافا لبعض المعتزلة الذين قالوا: إن مثل هذا الاجتماع غير جائز لأنه يستلزم أن يكون الشيء الواحد مأمورا به ومنهيا عنه، والسجود نوع واحد وهو مأمور به لله تعالى، فكيف يكون منهيا عنه، والنهي عنه في الآية إنما هو القصد تعظيم الشمس والقمر وهو غير السجود. وأجيب عنهم بأن هذا الكلام مكابرة لأنه كلام فيما لا

1 - سورة فصلت الآية: 36

2 - الإمام أبو حامد الغزالي: المستصفى في علم الأصول ص 61 بتصرف

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر
يحتمل الجدل إذ السجود لله فرد من مطلق السجود وهو مأمور به، والسجود لغيره فرد آخر
منهي عنه، وهذا أمر ظاهر لا محذور فيه¹.

كما أن الإجماع منعقد على أن الساجد للشمس عاص بنفس السجود والقصد جميعاً².
لأن السجود بين يدي الصنم مع قصد التقرب إلى الله تعالى محرم على مذاهب علماء
الشريعة³.

أما إذا كان الشيء واحداً بالشخص فله أقسام ثلاثة:

1- ماله جهة واحدة. 2 ماله جهتان متلازمتان لا تنفك إحداها عن الأخرى. 3- ماله
جهتان لا تلازم بينهما. فإن كان واحد بالشخص وله جهة واحدة مثل الصلاة على زيد
مثلاً، حال الصفة واجبة وحرام فلا يجوز أن يجتمع فيه الإيجاب والتحريم لما يلزم منه من
الجمع بين النقيضين، فيكون التكليف منتفياً لأنه محال، ولا يجوز التكليف به، وهو ما قيل
عنه يستحيل الجمع فيه عند العقلاء (أي الجمع بين النقيضين). وإن كان له جهتان
متلازمتان ولا تنفك إحداها عن الأخرى فالحكم فيه كذلك لأن الجهتين المتلازمتين ترجعان
في المعنى إلى جهة واحدة.

وإن كانت الجهتان لا تلازم بينهما فحكمه حكم الواحد بالنوع، لأن تعدد الجهات
كتعدد الأفراد في تحقيق التغاير فيكون الإيجاب متعلقاً بجهة، والتحريم متعلقاً بجهة غيرها فلا
يتأتى التناقض لعدم اتحاد المتعلق، ومن الأمثلة على ذلك الصلاة في الأرض المغصوبة، فعل له
جهتان كونه صلاة وكونه غصباً. الصلاة في الدار المغصوبة بين الثواب والعقاب، والجزاء
وعدمه: الغصب هو أخذ مال الغير قهراً وظلماً وقد ورد النهي عن أخذ أموال الناس
بالباطل في عدد من الآيات والأحاديث الصحيحة كقوله تعالى: 'ولا تأكلوا أموالكم بينكم

1 - الدكتور وهبة الزحيلي أصول الفقه ج 1 ص 72

2 - الإمام الغزالي: المستصفى في علم الأصول ص: 61

3 - آل تيمية في أصول الفقه ص: 84 (4) المرجع المذكور أعلاه ج 1 ص: 73

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون¹
وقوله صلى الله عليه وسلم: 'من ظلم قيدَ شبرٍ من الأرض طُوِّقَهُ من سبع أرضين'².
وقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يأخذ أحد شبرا من الأرض بغير الحق إلا طُوِّقَهُ الله تعالى
إلى سبع أرضين " ³. وقوله صلى الله عليه وسلم: " من أخذ شبرا من الأرض بغير حق
خُسِفَ به يوم القيامة إلى سبع أرضين " ⁴. فالصلاة في الأرض المغصوبة فعل له جهتين
اختلف العلماء في كونهما متلازمتين أو غير متلازمتين:

المذهب الأول: ذهب أكثر الفقهاء من الشافعية والحنفية وجمهور المالكية إلى أن
الجهتين غير متلازمتين، وإن اجتمعتا في هذه الصورة فإن انفرادهما ممكن ومتصور، فالغصب
ينفرد في الصلاة بأن يشغل المكان بأي عمل آخر، والصلاة تنفرد عن الغصب بأن تؤدي في
مكان آخر، فاجتماع الإيجاب والتحريم في هذا الفعل جائزا فهذه الصلاة صحيحة ويثاب
عليها باعتبار، وحرام يعاقب عليها باعتبار آخر⁵.

المذهب الثاني: قال به الإمام أحمد والجبائي وابنه وأهل الظاهر والزيدية: إن الجهتين في
هذا الفعل متلازمتان وهو أن الحاصل من المصلي في الدار المغصوبة أفعال اختيارية بما يتحقق
الغصب فتكون حراما، وهذه الأفعال بعينها جزء من حقيقة الصلاة إذ هي عبادة ذات أقوال
وأفعال، والصلاة التي جزئها حرام لا تكون واجبة ومقتضاها أن هذه الصلاة لا تكون
صحيحة ولا يسقط بها الطلب، والقول بصحتها يؤدي إلى أن تكون العين الواحدة من

1 - سورة البقرة الآية 188.

2 - رواه البخاري جـ 6 ص 210 في بدء الخلق باب ما جاء في سبع أرضين، وفي المظالم، باب إثم من

ظلم شيئا من الأرض، ومسلم رقم 1612 في المساقاة باب تحريم الظلم وغصب الأرض

3 رواه مسلم رقم 1611 في المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها .

4- أخرجه البخاري جـ 5 ص 76 في المظالم، باب من ظلم شيئا من الأرض .

5 - الدكتور وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي ج1 ص:73

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
الأفعال حراما واجبا وهو متناقض¹. وذهب القاضي أبو بكر إلى أنها لا تصح إلا أنه قال
يسقط الطلب عندها لا بما يعني لا يجب القضاء².

أدلة القائلين بصحة الصلاة في الدار المغصوبة. احتج الجمهور بما يلي:

1. أن الصلاة مع قطع النظر عما يلحق بها من مكان أو غيره مأمور بها، والغضب مع
قطع النظر عما يلابسه من أفعال الصلاة وتقييدها، منهي عنه وكل من الصلاة والغضب
معقول بدون الآخر ويمكن وجود أحدهما بدون الآخر كمن صلى ولم يغضب أو غصب ولم
يصل؛ وجمع المكلف لهما بالصلاة في الموضع المغصوب لا يخرجهما عن حكمهما في حال
انفرادهما، وهو الأمر بالصلاة لكونها طاعة، والنهي عن الغضب وكونه معصية، وحينئذ يجب
أن يثبت لهما مجتمعين ما يثبت لهما منفردين لأن الجمع بينهما لا يغلب حقيقتهما في
أنفسهما³.

2. أن السيد لو قال لعبده: "خط هذا الثوب ولا تدخل هذه الدار فإن امتثلت أعتقتك
وإن ارتكبت النهي عاقبتك فخطا الثوب في الدار خشية من السيد أعتقه وعقوبته"⁴ لأننا

1- المرجع نفسه ص: 74

2- الإمام سعد الدين سعود بن عمر التفتازاني الشافعي: شرح التلويح على التوضيح

ضبط الشيخ زكريا عميرات ط 1996م - 1476هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ج 1 ص: 409

* رواه البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين
ج 4 ص 129-130. ورواه مسلم في صحيحه عن عائشة أيضا: كتاب المساقاة. باب تحريم الظلم وغصب
الأرض وغيرها الحديث 1612 ج 3 ص: 1231

وأخرجه أحمد في مسنده في حديث عائشة رضي الله عنها ج 6 ص: 64.

3 - الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدمشقي، نزهة الخاطر العاطر، در. مكتبة الكليات
الأزهرية ج 01، ص 128 - 129.

4 - الإمام موفق الدين بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، در. مكتبة الكليات الأزهرية ج 01، ص

131.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
نقطع بطاعة العبد وعصيانه جميعا وأنه يستحق الثواب على امتثاله والعقاب على عصيانه ولا
يعد ذلك متناقضا¹، فكذلك فيما نحن فيه من غير فرق، فالفعل وإن كان واحدا فقد تضمن
تحصيل أمرين مختلفين يطلب أحدهما ويكره الآخر، ولو رمى سهما واحدا إلى مسلم بحيث
يمرق إلى كافر، أو إلى كافر فيمرق إلى مسلم فإنه يثاب ويعاقب ويملك سلب الكافر، ويقتل
بالمسلم قصاصا لتضمن فعله الواحد أمرين مختلفين².

3. أن هناك تغaira في الفعل المحكوم عليه باعتبار اختلاف جهتيه من الغضب والصلاة
وذلك لأن التغاير بين الشيتين كما أنه قد يقع بتعدد النوع تارة كالإنسان والفرس، وتعدد
الشخص تارة كزيد وعمر، فقد يقع التغاير مع اتحاد الموضوع المحكوم عليه بسبب اختلاف
صفاته، كالحكم على زيد مثلا بكونه مذموما لفسقه، ومشكورا لكرمه، وذلك مما لا يتحقق
معه التقابل بين الحكمين والمنع منهما³.

فلا يعتبر فعل الصلاة في الدار المغصوبة منفذا، وهو حرام، فلا يكون واجبا، لأن
المحكوم عليه بالحرمة ليس هو ذات الفعل من حيث هو فعل، وإنما من جهة كونه غصبا،
وهذا لا يلزم منه امتناع الحكم عليه بالوجوب من جهة كونه صلاة بسبب وجود الاختلاف
في الجهة⁴.

4. أن إجماع سلف الأمة منعقد على الكف عن أمر الظلمة بقضاء الصلوات المؤداة في
الدور المغصوبة مع كثرة ذلك منهم، أو لم تكن صحيحة مع وجوبها عليهم، وإلا لبقى
الوجوب مستمرا وامتنع على الأمة عدم الإنكار عليهم وهو لازم على المعتزلة وأحمد بن
حنبل حيث اعترفوا ببقاء الفرض وعدم سقوطه أما القاضي أبو بكر الباقلاني فإنه قال — كما

1 - أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي، النهي يقتضي الفساد بين العلالي وابن تيمية، ص 34.

2 - الإمام الغزالي المستصفى في علم الأصول، ص 62.

3 - سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج 01، ص 100 - 101.

4 - الدكتور وهبه الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج 01، ص 75.

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر
ذكر سابقا- أنه يسقط الطلب عنها لأنها جمعا بين الإجماع على عدم النكير على ترك
القضاء وبين ما ظنه دليلا على امتناع صحة الصلاة¹.

أدلة القائلين بفساد الصلاة في الدار المغصوبة

1. أن متعلق الأمر إما أن يكون غير متعلق بالنهي، أو لا، فإن كان الأول كان الشيء
الواحد مأمورا منهيًا معا، وذلك عين التكليف بما لا يطاق، وإن كان الثاني فالوجهان -أي
الأمر والنهي- إما أن يتلازما وإما أن لا يتلازما، فإن لم يتلازما كان الأمر والنهي متعلقين
بشيئين مختلفين وذلك جائز، إلا أنه يكون في غير هذه المسألة التي نحن فيها، وإن تلازما:
كان كل واحد منهما من ضرورات الآخر، والأمر بالشيء أمر بما هو من ضروراته وإذا
كان المنهي من ضرورات المأمور فيعود إلى أنه يلزم أن يكون الشيء الواحد مأمورا ومنهيًا
معا²، وذلك محال، وهذه صورة المسألة لأن جهة الغصب على الإطلاق وإن كانت مغايرة
لجهة الصلاة ومنفكة على مطلق الصلاة، لكنه يستحيل انفكاك هذه الصلاة عن جهة
الغصب³.

2. أن نية التقرب بالصلاة شرط في صحتها وكون هذه الصلاة معينة بمنهيًا عنها محل
بشرط صحتها، إذ التقرب بالمعصية محال لتناقض المعصية والقربة، والإخلال بشرط العبادة
مبطل لها، فهذه الصلاة قد اختل شرط صحتها فتكون باطلة⁴.

3. أنه قد غلط من زعم بأن في هذه المسألة إجماعا لأن السلف لم يكونوا يأمرؤن من
تاب من الظلمة بقضاء الصلاة في أماكن الغصب، إذ هذا جهل بحقيقة الإجماع فإن حقيقته
الاتفاق من علماء أهل العصر وعدم النقل عنهم ليس بنقل الاتفاق، ونقل عنهم أنهم سكتوا

1 - الإمام سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، بتصرف. ج 01، ص 102.

2 - الإمام فخر الدين الرازي: المحصول في علم الأصول، ج 01، ص 287 و 288.

3 - الشيخ أبو بكر بن هبذ العزيز البغدادي: النهي يقتضي الفساد بين العلائق وابن تيمية ص 36.

4 - الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران: نزهة الخاطر العاطر، ج 01، ص 130.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
فيحتاج إلى أنه اشتهر بينهم كلهم القول بنفي وجوب القضاء فلم ينكروه فيكون حينئذ فيه
اختلاف هل هو إجماع أم لا؟ وقال شارح روضة الناظر: "لا نسلم أنهم أقرؤا الظلمة على
ذلك ولم يأمرهم بالإعادة، ولا يلزم من عدم نقل ذلك عدم وجوده لجواز أن يكون الأمر
بالإعادة وحده لم ينقل لاستيلاء الظلمة وسطوتهم أو كون الحكم ليس من الأمور العظيمة
التي تتوفر على نقل الإنكار فيه"¹.

4. الصلاة في المكان المغصوب ليست من أمرنا فهي رد لقوله صلى الله عليه وسلم: "من
عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد"².

5. النقض بطلان صوم يوم النحر وغيره، مع اختلاف الجهتين فيه، لأن جهة كونه
صوما مأمور به وجهة كونه واقعا في يوم النحر منهي عنه، فلو صحت الصلاة في الدار
المغصوبة لصح الصوم يوم النحر³.

وقد أجيب عن أدلتهم بما يلي: أما عن الدليل الأول: فيجيب بالنقض بمثال - وقد سبق
- وهو أن السيد إذا قال لعبده: أوجبت عليك خياطة هذا الثوب وحرمت عليك أن كون
في هذه الدار فجمع العبد بين الفعلين فإنما نقطع بطاعته وعصيانه جميعا، ولا نعد ذلك
تناقضا، فذلك ما نحن فيه، أما التلازم بين الأمر والنهي في الصلاة في الدار المغصوبة، فغير
موجود لأن التلازم إنما يكون إذا كان المأمور به هنا هو عين الصلاة في الدار المغصوبة،
وليس الأمر كذلك، بل المأمور به نفس الصلاة وقد وقعت في في الدار المغصوبة، والصلاة
مأمور بها باعتبار ماهيتها منهي عنها باعتبار خصوصياتها.

1 - الإمام ابن قدامة: روضة الناظر وحنه المناظر والشيخ عبد القادر بدران نزهة الخاطر، ج 01، ص
131.

2 - الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي: مذكرة أصول الفقه ص 230.

3 - الشيخ أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي: النهي يقتضي الفساد بين العلائي وابن تيمية ص 36.

التعارض وال ترجيح د. لشهب أبو بكر
أما عن الثاني فالجواب عنه ظاهر، لأن نية التقرب إلى الله تعالى إنما تتوجه إلى كونها صلاة لا إلى كونها غضبا، ونحن قد بينا إنفكاك أحد الأمرين عن الآخر، وأنها ليسا متلازمين فلا تنافي حينئذ¹.

وأجيب عن الرابع بأن الصلاة في نفسها من أمرنا فليست برد وإنما الغضب هو الذي ليس من أمرنا فهو رد².

والجواب عن الخامس بالفرق بين المقامين، فإن صوم يوم النحر غير منفك عن الصوم بوجه لأنه خاص، والخاص لا ينفك عن العام، فلا يتحقق فيه جهتان، كما تحققنا في الصلاة في الدار المغصوبة لأن الأمر لكونها صلاة والنهي لكونها غضبا، ولا يقال: فالأمر بالصوم يوم النحر لكونه صوما مطلقا، والنهي لكونه يوم النحر، لأننا نقول: اليوم المتعلق بالصوم غير منهي عليه مفردا، والغضب المتعلق بالصلاة منهي عنه مجردا عنها³.

هذا ومن خلال عرض الدليل الخامس للقائلين بفساد الصلاة في الأرض المغصوبة والجواب عنه يتبين أن هناك مسألة أخرى خلافية بين الفقهاء وهي الصوم يوم النحر، فالصوم مأمور به باعتبار مطلق الصوم، وصوم يوم العيد منهي عنه، فهل يتحقق فيه جهتان كالصلاة في الأرض المغصوبة، وإذا كان له جهتان فهل هما متلازمتين أم لا، وإذا كان له جهتان غير متلازمتين فلماذا فرق الشافعية -دون الحنفية- بينه وبين الصلاة في الدار المغصوبة فقالوا ببطلانه في حين صححوا الصلاة.

الفرق بين الصلاة في الدار المغصوبة وغيرها: ذهب الحنفية إلى أن صوم الأيام المنهية عن صومها، وهي العيدين وأيام التشريق فاسد بوصفه، مشروع بأصله، وذلك لأن الصوم

1 - المرجع نفسه ص 37 - 38.

2 - الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي: مذكرة أصول الفقه ص 23.

3 - الشيخ أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي: النهي يقتضي الفساد، ص 38.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

نفسه مشروع لكونه إمساكا على قصد القرية، والنهي إنما هو لهذه الأوقات باعتبار أنها أيام أكل وشرب، والوقت معيار للصوم يتقدر به ويعرف به، فكان بمنزلة لازم خارج أو باعتبار أن الصوم في هذه الأيام إعراض عن ضيافة الله تعالى وهو وصف لازم للصوم خارج عنه أي غير داخل في مفهومه¹، فإذا نذر الرجل صوم يوم النحر يتعقد نذره عنده، ويجب عليه إيقاعه في غير يوم النحر، فإن أوقعه فيه كان محرما عليه ويجزي عنه².

أما المالكية والشافعية فقالوا بأن الصوم مأمور به باعتبار مطلق الصوم، وصوم يوم العيد منهي عنه، فالأمر به مطلق والمنهي عنه مقيد، ولكون المقيد في هذه الحال وهو المنهي عنه فيه المطلق، فيكون المطلق منهيًا عنه لوجود العلة فيه، وهو أن الاعتراض عن ضيافة الله تعالى للناس الذي هو مناط النهي لازم للصوم في هذا اليوم لا ينفك عنه، لأنه لا يحصل إلا به، وبهذا فقد اعتبروا الجهتين هنا متلازمتين لأن الصوم جزء من المنهي عنه، فيكون منهيًا عنه، والنهي يقتضي الفساد عندهم³.

فالجمهور فرقوا بين الصلاة في الدار المغصوبة وغيرها. ذكر الإمام القرافي في الفروق "فرقين". أحدهما: بين صوم يوم النحر والصلاة في الدار المغصوبة، بأن: ورود النهي عن العبادة الموصوفة يدل على أن العبادة الموصوفة عرية عن المصلحة التي في العبادة التي ليست موصوفة بتلك الصفة، والأوامر تتبع المصالح، فإذا ذهب المصلحة ذهب الأمر والطلب، وإذا ذهب الطلب لم يبق الصوم قرينة، وأما الصلاة في الدار المغصوبة فلم ينع عنها أصلا-أي لكونها صلاة، وإنما ورد النهي عن الصفة خاصة التي هي الغصب فبقيت الصلاة على حالها مشتملة على مصلحة الأمر فكان الأمر ثابتا فكانت قرينة، فظهر بهذا التقدير أن صوم يوم النحر والفطر ليس بقرينة والصلاة في الدار المغصوبة قرينة.

1 - الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التنتازي شرح التلويح على التوضيح ج 1 ص 412.

2 - الإمام أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي: النهي يقتضي الفساد بين العلاني وابن تيمية ص 43.

3 - الدكتور وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، ج 1 ص 75.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر
 وثانيهما: بين العقود والصلاة في المغصوب، بأن انتقال الأملاك في المعاوضات يعتمد الرضا لقوله تعالى: " لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه"¹. ومن عقد على الربوي يجنسه متفاضلا لم تطب نفسه إلا بالعقد المشتغل على الزيادة، فإن ألغيت الزيادة، وصح العقد بدونها، لم يكن راضيا بذلك، فلم يحصل شرط العقد، ومنه يكون نقل الملك بغير رضا ولا عقد وهو خلاف الإجماع، بخلاف الصلاة، بموجب الأمر بجملته وجد في الصلاة في الدار المغصوبة، فإن الأمر بالصلاة لم يشترط فيها عدم الغضب بل حرم الله تعالى الغضب، ولم يشترط فيه عدم الصلاة وأوجب الصلاة ولم يشترط فيها عدم الغضب، فقد وجد مقتضى الأمر بجملته ومقتضى النهي بجملته فوجب اعتبارهما وأن يترتب على كل واحد منهما مقتضاه، كما إذا سرق في صلاته فإننا نقطعه لسرقته وتبرأ ذمته بالصلاة².

وحقق شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: " والتحقق أن الفعل المعين كالصلاة في الدار المعينة لا يؤمر بعينها ولا ينهى عن عينها، لأنه تكليف مالا يطاق، فإنه تكليف للفاعل أن يجمع بين وجود الفعل المعين وعدمه، وإنما يؤمر بها من حيث هي مطلقة وينهى عن كونها في البقعة المغصوبة، فيكون مورد الأمر غير مورد النهي ولكن تلازما في المعين، والعبد هو الذي جمع بينهما (بين الأمر والنهي) لا أن الشارع أمره بالجمع بينهما - ولم يعين النهي عن الجمع بينهما - فأمره بصلاة مطلقة ونهاه عن غضب مطلق، وأما المعين فالشارع لا يأمر به وينهى عنه كما في سائر المعينات، وهذا أصل مُطَرَّد في جميع ما أمر الله به من المطلقات بل في كل أمر"³.

1 - أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده: حديث عن أبي حمزة الرقاشي رضي الله عنه ج 5 ص 72.

2 - الإمام القرافي: الفروق ص 185 والشيخ أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي: النهي يقتضي الفساد بين العلاني وابن تيمية ص 47.

3 - شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى - بتصرف - ج 13 ص 233.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

ثم يقال ولو نفى عن الامتثال على وجه معين مثل أن يقال: صل ولا تصل في هذه البقعة وخط هذا الثوب ولا تخطه في هذا البيت، فإذا صلى فيه وخاط فيه فلا ريب أنه لم يأت بالمأمور به كما أمر، لكن هل يقال: أتى ببعض المأمور به أو بأصله دون وصفه؟ وهو مطلق الصلاة والخياطة دون الوصف، أو مع منهي عنه بحيث يثاب على ذلك الفعل وإن لم يسقط الواجب أو يعاقب على المعصية، وقد تقدم القول في ذلك وبينت أن الأمر كذلك، أي يعاقب وهي تشبه مسألة صوم يوم العيد ونحوه مما يقول فيه أبو حنيفة بعدم الفساد¹.

ولا يعاقب (من لم يصل) كعقوبة من لم يصل، بل يعاقب على قدر ذنبه والله تعالى يقول: "فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وما يعمل مثقال ذرة شراً يره"².

وقد حصر الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي آراء العلماء في الصلاة في المكان المغصوب في أربعة مذاهب:

الأول: أنها باطلة يجب قضاؤها وهو أصح الروايتين عن الإمام أحمد رضي الله عنه.

الثاني: أنها باطلة ولا يجب قضاؤها لأن النهي يقتضي البطلان ولأن السلف لم يكونوا يأمرون بقضاء الصلاة في المكان المغصوب ومن قال به الباقلاني والرازي. الثالث: أنها صحيحة وهي رواية أخرى عن أحمد وعليه الجمهور منهم مالك والشافعي وأكثر أهل العلم وأكثرهم على أنها صحيحة لا أحر فيها كالزكاة إذا أخذت منه قهراً³، وهذا ما ذهب إليه الإمام النووي حيث قال: "أن الصلاة في الدار المغصوبة مجزئة مسقطه للقضاء ولكن لا ثواب فيها ثم قال: كذا قاله الجمهور من أصحابنا أي الشافعية"⁴.

1 - المصدر نفسه ص 302 و303.

2 - شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى ج 29 ص 286 والآيات: 8 و9 من سورة الزلزلة.

3 - الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي: مذكرة أصول الفقه ص 24.

4 - الإمام النووي: شرح صحيح مسلم الجزء 14 ص 227.

التعارض والترجيح د. لشهب أبو بكر

الرابع: أنها صحيحة وله أجر صلاته وعليه إثم غصبه .

وانطلاقاً من هذا الرأي الأخير، فالصلاة في الأرض المغصوبة صحيحة مسقطاً للقضاء والمصلي أجر صلاته وعليه إثم غصبه. ومثل الصلاة في الدار المغصوبة في الخلاف بين العلماء:

الصلاة في ثوب مغصوب، والوضوء بماء مغصوب وصلاة من تعين عليه قضاء دين وهو متمكن من أدائه والطلب به متوجه نحوه، وكذلك من اشغل بإنشاء عقد بيع أو نكاح حتى خرج وقت الصلاة، وبيع حاضر لباد والبيع عند النداء للجمعة ونحو ذلك، وقد حكم جمهور العلماء بصحة ذلك.

الخاتمة بان بما لا يعتريه شك أن التعارض الحقيقي بين النصوص لا وجود له، وإنما يكون، من ناحية الظاهر ، أومن ناحية خفاء وجه التوفيق عند المجتهد ، أو بتوهمه ما ليس بدليل دليلاً . وعليه فدفعه واجب شرعي بطرق الترجيح ، وفي هذا العمل ذكرت منها ما يكفي إشارات ، وابتعدت عن التفصيل طلباً للاختصار وعدم الإطالة .

والله ولي التوفيق